أنباء مصرية

دعا في كلمة مصر كممثل للقارة إلى إيجاد حلول لتحديات الأمن والتنمية

السيسي أمام قمة "G7": أفريقيا بحاجة لشراكة لا تفرض شروطاً سياسية

الرئيس عبدالفتاح السيسي مستقبلا عددا من الزعماء الأفارقة على غداء عمل على هامش قمة مجموعة السبع الكبرى في فرنسا أمس

خديجة حمودة وأ.ش.أ

دعا الرئيس عبدالفتاح السيسي مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى «G7» إلى ضرورة العمل معا لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه أفريقيا، والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها، والنهوض بالقارة ومكافحة الإرهاب.

ودعا الرئيس السيسي خلال كلمته أمام جلسة الشراكة مع أفريقيا في إطار مجموعة السبع في مدينة «بيارتيس» الفرنسية امس إلى الخروج بنتائج ملموسة، تعكس الرؤية المتوافق عليها للشراكة المتجددة بين مجموعة الدول السبع وأفريقيا، وذلك عن طريق اتخاذ خطوات جادة متسقة مع الخطط الوطنية، وأجندة 2063 التي تحمل رؤية القارة لتحقيق تنميتها المستدامة، وعلى نحو يترابط مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، ويبتعد عن أي أطروحات ترتب أعباء إضافية لا طاقة لنا بها، أو تفرض شروطا سياسية.

وأوضح قائلا: «إننا نعلم جميعا جسامة التحديات التي تواجه الدول النامية، ومن ضمنها الدول الأفريقية، في إطار سعيها للارتقاء بمستوى معيشة شعوبها، وتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك المعوقات أمام تحقيق تلك الأهداف، والتي تتمثل في الأزمات الدولية والإقليمية القائمة، وتسارع أحداثها وتشابكها، فلا بديل عن تحاورنا المتواصل حولها، وإشراكنا بشكل أكثر في معالجتها، بما يتمشى مع المصالح المشتركة والمتبادلة، وكذا مع قواعد الديموقراطية التي يجب أن تسود وتترسخ في العلاقات الدولية».

وأضاف: «إن الحديث عن النهوض بإفريقيا ينبغي أن يؤسس على إرادة جماعية، تستهدف تسوية أزمات القارة، فضلا عن مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، لتأثيراته المدمرة على جميع الأصعدة، لاسيما على جهود التنمية، وهو ما يجب أن تتبعه مساءلة حقيقية لداعميه وممولية، جنبا إلى جنب مع الحفاظ على الدولة الوطنية ومؤسساتها، وكل ذلك من شأنه أن يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار، وينأى بالشباب عن التطرف والهجرة غير الشرعية، ليتسنى التركيز على وضع آليات فعالة، للقضاء على الفقر وخفض البطالة، ومكافحة الأمراض المتوطنة، والتصدي لظاهرة تغير المناخ».

وأردف بأنه «إذا كانت تلك التحديات تفرض علينا مسئولية التعاون لمواجهتها، فإن دولنا الأفريقية تمتلك، بنفس القدر، فرصا واعدة وإمكانات متنوعة، تؤهلها لتكون شريكا موثوقا للمجتمع الدولي، فلدينا سوقا كبيرا وموارد بشرية غنية، وغيرها من العناصر الجاذبة، لعل أهمها جهود تطوير البنية التحتية الأفريقية، من خلال تنفيذ المشروعات القارية ومشرعات الطاقة بكافة صورها، بهدف تحقيق التكامل الإقليمي والاندماج القاري، وتتلاقى معها مساعي تحرير التجارة البينية، عبر تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وخطوات تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع الخاص».

وأشار الرئيس السيسي إلى إنه في سياق تكامل مقومات التنمية المستدامة، فإن هناك أهمية لمكافحة ظاهرة الفساد على الصعيد الدولي، لما تسببه من استنزاف الموارد وهدر الجهود التنموية، وتأثيرها سلبا على الكفاءة الاقتصادية وبيئة الاستثمار بشكل عام، وهو ما دفع قادة القارة لبذل جهود مكثفة لمواجهة تلك الآفة.

شكري: مصر رائدة إقليمياً في الشرق الأوسط وأفريقيا

عواصم ـ أ.ش.أ: أكد وزير الخارجية سامح شكري أهمية مشاركة الرئيس عبدالفتاح السيسي في فعاليات قمة مجموعة السبع الصناعية الكبرى «G7»، باعتباره رئيس الاتحاد الأفريقي، مشددا على أن مصر رائدة في الإطار الإقليمي سواء كان في الشرق الأوسط أو على الساحة الأفريقية.

وقال شكري في مداخلة له بثها التلفزيون المصري عبر قناته الأولى إن مصر تشارك في قمة «مجموعة السبع» بصفتها رئيسا للاتحاد الأفريقي في الوقت الحالي، مشيرا إلى أنها تطرح رؤية تم التوافق عليها من قبل في الإطار الأفريقي، وستعبر أيضا عن المواقف الوطنية الخاصة بمصر.

وأوضح وزير الخارجية أن الرؤية التي طرحها الرئيس السيسي امام القمة مرتبطة مع الأهداف الخاصة بالاتحاد الأفريقي والأهداف التنموية، و«أجندة 2063» والمنظور العام الذي يتم التوافق حوله من خلال القمم الأفريقية المتتالية. ولفت الى ان الرئيس السيسي أجرى عددا من اللقاءات الثنائية ـ خلال القمة ـ لدعم وتعزيز علاقات التعاون الثنائي بين مصر والدول المشاركة في القمة، وتعزيز التفاهم المشترك، ومعالجة القضايا الدولية والإقليمية، والإسهام في جهود مصر التنموية، وخطة الإصلاح الاقتصادي، واستمرار توسيع رقعة التعاون بين مصر وهذه الدول، التي تشكل قوة وقدرة يجب الاستفادة منها.

«الإسكان» تطرح وحدات «سكن مصر» في 5 مدن جديدة

القاهرة ـ ناهد إمام

وافق مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في اجتماعه برئاسة د.عاصم الجزار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، على التعامل بذات أسعار البيع للمتر المربع السابق اعتمادها من اللجنة العقارية الرئيسية بالهيئة بجلساتها أرقام 77، 38، 22، بشأن تحديد الأسعار للمتر المربع من الوحدات السكنية بمشروع «سكن مصر» بمساحة 115م2 للوحدة تشطيب كامل. وقال وزير الإسكان في بيان امس ان وحدات «سكن مصر» سيتم طرحها بمدن: دمياط الجديدة ـ المنيا الجديدة ـ غرب أسيوط «ناصر» ـ غرب قنا ـ المنصورة الجديدة.

واوضح ان نظام السداد سيكون كالتالي: سداد جدية الحجز، واستكمال سداد نسبة 20٪ من إجمالي ثمن الوحدة بالإضافة إلى 1٪ مصاريف إدارية + 0,5٪ لصالح مجلس الأمناء من إجمالي ثمن الوحدة خلال فترة لا تزيد على شهر من تاريخ انتهاء الحجز الإلكتروني، ويتم سداد باقي قيمة الوحدة وقدره 80٪ من إجمالي الثمن، وفقا لما يلي: سداد 10٪ من إجمالي ثمن الوحدة بعد 6 أشهر من تاريخ انتهاء الحجز الإلكتروني ـ سداد 10٪ من إجمالي ثمن الوحدة عند الاستلام ـ سداد باقي ثمن الوحدة على أقساط ربع سنوية لمدة 4 سنوات بدون فوائد، ويبدأ سداد القسط الأول بعد 3 أشهر من تاريخ الاستلام.

من جهته، أوضح نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للشؤون التجارية والعقارية م.طارق السباعي، أنه تمت الموافقة على تخصيص قطعة الأرض رقم 21 بمساحة اجمالية 3200م2 بمنطقة الـ 800 فدان الصناعية بمدينة بدر، بنشاط مخازن بنظام البيع لصالح احدى الشركات لإقامة مخزن لتجارة حديد التسليح والأسمنت، وتخصيص جزء من القطعة رقم 3 بمساحة حوالي 25000م2 بمدينة العاشر من رمضان لصالح شركة لتصنيع وتجميع السيارات لإقامة تشوينات قطع غيار للسيارات، وتخصيص جزء من القطعة رقم 3 بمساحة 27537م2 بمدينة العاشر من رمضان لصالح شركة ثالثة لإقامة تشوينات.

عقوبات "مليونية" جزاء مخالفة "حماية البيانات الشخصية"

القاهرة ـ وكالات: من المنتظر أن يكون مشروع قانون «حماية البيانات الشخصية» المقدم من الحكومة والذي انتهت منه لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات البرلمانية أحد التشريعات المهمة المدرجة على أجندة البرلمان خلال دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي الأول.

ويعدد مشروع القانون صور حق الأشخاص في حماية بياناتهم الشخصية، ويجرم جمعها البيانات بطرق غير مشروعة أو من دون موافقة أصحابها، كما يجرم معالجتها بطرق تدليسية أو غير مطابقة للأغراض المصرح بها من قبل صاحب البيانات، كما يتناول أيضا تنظيم نقل ومعالجة البيانات عبر الحدود ويقنن أنشطة استخدام البيانات الشخصية في عمليات الإعلان والتسويق على الإنترنت والبيئة الرقمية بشكل عام.

ويعاقب القانون بغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه ولا تجاوز مليون جنيه، كل حائز أو متحكم أو معالج امتنع دون مقتضى من القانون من تمكين الشخص المعني بالبيانات من ممارسة هذه الحقوق. وأنشأ القانون مركزا لحماية البيانات الشخصية، وتنظيم معالجتها وإتاحتها، وألزم «المتحكم والمعالج»، حال علمهم بوجود خرق أو انتهاك مؤثر على البيانات الشخصية لديه بإبلاغ المركز خلال 24 ساعة.

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 3 أشهر وغرامة لا تقل عن 500 ألف جنيه ولا تجاوز 5 ملايين جنية أو إحداهما كل حائز أو متحكم أو معالج أو مسؤول حماية البيانات الشخصية، جمع أو أتاح أو تداول أو عالج أو أفشى أو خزن أو نقل أو حفظ بيانات شخصية حساسة بدون موافقة الشخص المعني بالبيانات أو في غير الأحوال المصرح بها قانونا.

أنباء لبنانية

إسرائيل تستنفر على الحدود.. ولبنان يشتكي لـ"مجلس الأمن": عدوان سافر وخرق لسيادتنا

نصر الله: لن نسمح لإسرائيل باتباع مسار الاستهدافات التي تقوم بها في أماكن أخرى

اضرار في مكتب العلاقات العامة لحزب الله جراء سقوط الطائرة المسيرة في منطقة معوض بالضاحية (محمود الطويل)

بيروت: عمر حبنجر ـ خلدون قواص

تطور خارج عن التوقعات، ذلك الذي تمثل باستهداف الطائرات الاسرائيلية المسيرة الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث معقل حزب الله، ما من مرة دخلت اسرائيل على الخط اللبناني الا وكانت تتأبط شرا، خصوصا ان هذا الدخول تزامن مع قصف صاروخي لمناطق مجاورة لدمشق. وقد حذر الأمين العام لحزب الله من انه «إذا تم التغاضي عن الخرق الإسرائيلي ستتمادى إسرائيل». وكشف أن «الطائرة المسيرة الأولى كانت عسكرية وبهدف الاستطلاع، وأن الطائرة الثانية كانت هجومية وضربت هدفا معينا في الضاحية». وقال خلال «المهرجان التحريري الثاني» في بلدة العين إن «هذا الحضور الكبير، أعتبره أول رد على الاعتداءات الاسرائيلية». وأضاف «لن نسمح لإسرائيل باتباع مسار الاستهدافات التي تقوم بها في أماكن أخرى».

واعتبر أن هذا «السيناريو هذا بدأ في العراق عبر استهداف مخازن الحشد الشعبي»، وهو «أول خرق خطير لقواعد الاشتباك مع إسرائيل منذ 2006».

من جهته قال مسؤول الاعلام في حزب الله الحاج محمد عفيف ان الطائرة الاولى سقطت ولم تُسقط، وذكرت معلومات المصادر الاسرائيلية انه ما ان خرجت الطائرة الاولى عن سيطرة غرفة العمليات الاسرائيلية حتى ارسلت الطائرة الملغومة في اثرها.

وانتقل المدعي العام العسكري بيتر جرمانوس الى موقع الحدث في الضاحية واشرف على تحقيقات الشرطة العسكرية، وقال ردا على سؤال: لقد اعتدنا العدوانية الاسرائيلية، وننتظر الاسوأ من اسرائيل، مؤكدا ان الجيش سيكشف على الطائرة الاسرائيلية التي احتفظ بها حزب الله، وقال ردا على سؤال: اننا الدولة وسنكشف على كل شيء.

واعتبرت مصادر مواكبة لـ«الأنباء» ان تولي القضاء العسكري اللبناني التحقيق في حادثة الطائرتين اشارة جلية الى ان هذا الاعتداء يستهدف الدولة اللبنانية.

من هنا، وصف الرئيس ميشال عون لما حدث بـ «العدوان السافر على الضاحية الجنوبية وفصل من فصول الانتهاك المستمر للقرار 1701 واستهداف للاستقرار والسلام في لبنان والمنطقة».

اما رئيس الحكومة سعد الحريري فقد اعتبر الاعتداء على الضاحية الجنوبية لبيروت انه اعتداء مكشوف على السيادة اللبنانية وخرق صريح للقرار 1701، وقال الحريري: سأبقى على تشاور مع رئيسي الجمهورية والنواب لتحديد الخطوات المقبلة، لاسيما ان العدوان الجديد ترافق مع تحليق كثيف لطيران العدو فوق بيروت والضواحي، ما يشكل تهديدا للاستقرار الاقليمي. وقد كلف وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل، المندوبة اللبنانية لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفيرة أمل مدللي، بالتقدم بشكوى فورية إلى مجلس الأمن، لإدانة الخرق الإسرائيلي للسيادة اللبنانية.

وقد أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» بأن الجيش الاسرائيلي كثف من حركة دورياته المدرعة والراجلة على طول الخط الحدودي الممتد من مرتفعات الوزاني وحتى مرتفعات شبعا وكفرشوبا المحتلة. وأضافت الوكالة: «آليات نوع هامر شوهدت في محور العباسية وعند الطرف الشرقي لبلدة الغجر المحتلة».

كما لوحظت «حركة دوريات غير عادية عند بركة النقار وجبل سدانة، في ظل تحليق مكثف لطائرات استطلاع (إسرائيلية) بدون طيار في أجواء قرى العرقوب وفوق مرتفعات جبل الشيخ».

أنباء سورية

طهران تنفي استهداف مواقعها و"سانا" تؤكد إسقاط معظم الصواريخ

ضربة جوية تستهدف "الحرس الثوري" بدمشق ونتنياهو: رسالة لإيران لا حصانة لكم

احدى بطاريات صواريخ القبة الحديدية الاسرائيلية في شمال الاراضي المحتلة (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: اهتزت العاصمة السورية دمشق ومحيطها على وقع انفجارات عنيفة تبنتها إسرائيل بشكل رسمي في حالة نادرة، وقالت إنها رسالة لإيران.

واستهدفت الغارات مواقع للإيرانيين وحزب الله في المنطقة الواقعة بين مطار دمشق الدولي والسيدة زينب في جنوب شرق دمشق، وأوقعت 3 قتلى على الأقل، اثنان من حزب الله وثالث إيراني، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا»، عن مصدر عسكري أن وسائط الدفاع الجوي رصدت هدافا قادمة من فوق منطقة الجولان المحتلة باتجاه محيط دمشق. وأشار المصدر إلى أنه تدمير غالبية الصواريخ الإسرائيلي قبل وصولها إلى أهدافها في دمشق.

لكن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، أفيخاي أدرعي، أكد أن الطائرات الإسرائيلية أغارت على عدد من الأهداف في قرية عقربا جنوب شرق دمشق.

وقال أدرعي، عبر حسابه في «تويتر»، إن الغارة الإسرائيلية جاءت ضد «فيلق القدس الإيراني وميليشيات شيعية، حرصت في الأيام الأخيرة على تنفيذ عملية ضد أهداف إسرائيلية انطلاقا من الأراضي السورية» على حد زعمه.

وأكد أن العملية كان مخططا فيها لإطلاق عدد من الحوامات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية، محملا النظام السوري وإيران المسؤولية المباشرة عن محاولة تنفيذ العملية. وأشار إلى أن تلك الطائرات «يتم استخدامها لأغراض انتحارية أو لإلقاء متفجرات».

وقال انه «تقرر استهداف هذه الخلية في قرية عقربا بعد الاستنتاج أن الخلية تنوي تنفيذ العملية خلال ساعات»، بحسب تعبيره.

وقالت إسرائيل إن الضربة الجوية ضد ذراع الحرس الثوري الإيراني في سورية جاءت رسالة الى إيران بأنها «معرضة للاستهداف في أي مكان».

بدوره، قال اللفتنانت كولونيل جوناثان كونريكوس، وهو أحد المتحدثين باسم الجيش الإسرائيلي، للصحافيين إن هذه القوات كانت تعد يوم الخميس لإطلاق «عدد من الطائرات المسيرة الهجومية» في توقيت متزامن على شمال إسرائيل وإن كل طائرة منها كانت ستحمل بمتفجرات تزن عدة كيلوغرامات، لكن إسرائيل أجهضت هذه الخطة.

وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن الجيش أحبط هجوما إيرانيا مزمعا.

وأضاف على تويتر «لا حصانة لإيران في أي مكان. تعمل قواتنا في كل مكان ضد العدوان الإيراني.. إذا هم أحد بقتلك، فاقتله أنت أولا».

لكن وكالة العمال الإيرانية شبه الرسمية نقلت أن قائدا كبيرا بالحرس الثوري نفى إصابة أهداف إيرانية، وقال: «مراكزنا الاستشارية لم تصب بضرر».

وقال أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي «هذا كذب وغير صحيح».

وتابع: «لا تملك إسرائيل والولايات المتحدة القوة لقصف عدة مراكز لإيران بينما لم يلحق ضرر بمراكزنا الاستشارية» في سورية.

ورأى أن «الإجراءات التي تتخذها إسرائيل والولايات المتحدة بشكل مشترك في سورية والعراق تخالف القانون الدولي وسيرد المدافعون عن سورية والعراق عليها قريبا».